العدد 2165 الأحد 10 أغسطس 2008 الموافق 9 شعبان 1429 هـ
Sunday 10 August 2008, Issue No. 2165

بلغ حجم صادراتها العام الماضي 230,6 ملياراً

تدفق الاستثمار في السعودية يحقق زيادة نسبتها 5863%

■ الرياض - يو بي أي

□ أظهرت دراسة حديثة للأمم المتحدة أن السعودية حققت زيادة بنسبة 5863 في المئة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأعوام 1990 و2006، كما احتلت المركز الأول عربيّاً من حيث قيمة الصادرات، فيما جاءت في مراكز متأخرة من حيث نسبة عمل السكان في الأعمال المهنية والزراعية ونسبة عمل المَرأة.

5,3 مليارات دولار مقدار إنفاق الزائرين العام 2006

وأوضح التقرير الإحصائي السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) الذي صدر أمس الأول ونشرته الصحف السعودية أمس (السبت) أن المملكة حققت زيادة بنسبة 5863 في المئة في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأعوام 1990 و2006. فبعد أن كان الاستثمار الداخل إلى المملكة في العام 1990 لا يتجاوز 312 مليون دولار، وصل في العام 2006 إلى 18,3 مليار دولار.

وبدأ تدفق الاستثمار يُسجِّل قفزاته في العام 2005 عندما بلغ 12,1 مليار دولار بعد أن كان بحدود 183 مليوناً في العام 2000، و453 مليوناً في العام 2002، و778 مليوناً في 2003، و1,9 مليون دولار في العام 2004.

ومع ذلك، جاءت السعودية في المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط بعد أن سجَّلت الأخيرة 20,1 مليار دولار من الاستثمارات.

أما الاستثمار الأجنبي الخارج من المملكة فقد بلغ 753 مليون دولار في العام 2006، مُقابل 1,1 مليار العام 2005. وفي مجال السياحة، بلغ عدد الأشخاص الذين زاروا المملكة العام 2006 أكثر من 8,6 ملايين شخص، مُقابل 2,2 مليون العام 1990، و6,5 ملايين العام 2000، و6,7 ملايين العام 2001، و7,5 ملايين العام 2002، و7,3 ملايين العام 2003، و8,6 ملايين العام 2004، و8,0 ملايين العام 2005.

وأمضى الزائرون 112,3 مليون ليلة العام 2006، مُقابل 91,3 مليون ليلة العام 2005، و111,8 مليون ليلة العام 2004.

وبلغ إنفاق الزائرين 5,3 مليارات دولار العام 2006، مُقابل 5,6 مليارات العام 2005، و6,9 مليارات العام 2004، و3,4 مليارات العام 2003.

وجاءت السعودية على رأس قائمة دول العالم من حيث حجم تحويلات العمال الأجانب العاملين لديها، التي وصلت إلى 15,6 مليار دولار العام 2006 بعد أن كانت 11,2 مليارا العام 1990، و16,6 ملياراً العام 1995، و15,4 ملياراً العام 2000، و13,5 ملياراً العام 2004، و14,1 ملياراً العام 2005.

واحتلت ماليزيا المرتبة الثانية بمبلغ 5,5 مليارات دولار، ثم الكويت 3 مليارات، وعُمان 2,7 مليار، والبحرين 1,5 مليار.

وفي المقابل، تصدرت الهند دول العالم من حيث حجم المبالغ التي تلقتها من تحويلات عمالها في الخارج 25,4 مليار دولار، ثم المكسيك 25,1 ملياراً، والفلبين 15,2 ملياراً، والصين 11,1 ملياراً، وإندونيسيا 7,5 مليارات.

وتلقت مصر 5,3 مليارات دولار، ثم المغرب 5,4 مليارات، ولبنان 5,2 مليارات، والأردن 2,8 مليار، وتونس 1,5 مليار، واليمن 1,2 مليار، والسودان 1,1 مليار، وسورية 795 مليون دولار.

وأوضح التقرير أن المملكة مع 42 دولة تجاوز فيها دخل الفرد الواحد، 4500 دولار، في حين جاءت دول مثل البرازيل، تركيا، إيران، ماليزيا، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، باراغواي، بيرو، بوليفيا، ضمن 50 دولة أخرى بلغ دخل الفرد فيها بين 1000 و4500 دولار.

وجاءت دولٌ مثل العراق، والصومال، والسودان، وجيبوتي، وبنغلاديش، ضمن 65 دولة بلغ دخل الفرد فيها أقل من 1000 دولار.

واحتلت السعودية المرتبة الأولى عربيّاً وشرق أوسطيّاً في حجم قيمة صادراتها التي ارتفعت من 44,4 مليار دولار العام 1990، إلى 77,5 ملياراً العام 2000، ثم 93,2 ملياراً العام 2003، و 125,9 مليار دولار العام 2004، و180,5 مليار دولار العام 2005، إلى 215,4 ملياراً العام 2006، إلى 230,6 ملياراً العام 2007.

ومن مجموع قيمة الصادرات السعودية البالغة 196 مليار دولار (تم احتساب الرقم استناداً إلى معدل متوسط بين قيمة صادرات عامي 2005 و2006) جاءت 149,6 مليار دولار من النفط الخام، (ما يُعادل نسبة 17,8 في المئة من مجموع الصادرات النفطية عالميّاً، و24,4 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية)، و18,1 مليار دولار من النفط الثقيل والقار (بنسبة 4,4 في المئة من مجموع الصادرات العالمية، و9,5 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية)، و6,1 مليارات دولار من مادتي البروبين والبوتان السائلتين (21,4 في المئة من مجموع الصادرات العالمية، و33,2 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية)، و4,3 مليارات من مادتيّ الإيثلين والبوليميرز (7,9 في المئة من حجم الصادرات العالمية، و21,9 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية) و2,3 مليار دولار من مادة الفينولس ومشتقاتها (7,4 في المئة من مجموع الصادرات العالمية، و16,7 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية)، و1,4 مليار من مادة الهايدروكاربون ومشتقاته (2,7 في المئة من مجموع الصادرات العالمية، و8,6 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية)، و949 مليون دولار من مواد كيماوية عضوية (3,8 في المئة من مجموع الصادرات العالمية)، و858 مليون دولار من الغاز الطبيعي، السائل وغير السائل، (0,5 في المئة من الصادرات العالمية)، و808 ملايين دولار لمواد بلاستيكية على شكل مواد أولية (1,1 في المئة من مجموع الصادرات العالمية، و5,4 في المئة من مجموع صادرات الدول النامية) و653 مليون دولار من الأسمدة المُصنَّعة (2,7 في المئة من الصادرات العالمية).

وبخلاف النفط والمشتقات النفطية، صدَّرت السعودية بقيمة 335 مليون دولار من الحديد وقضبان الفولاذ، أو ما يعادل نسبة 0,6 في المئة من حجم الصادرات العالمية و2 في المئة من صادرات الدول النامية. وعموماً بلغت قيمة صادرات المملكة من المنتجات غير النفطية 11,7 مليار دولار.

ومن حيث عدد المُنتجات المُصدَّرة، قامت المملكة العربية السعودية بتصدير 239 مادة في العام 2006، مُقابل 220 العام 1995، لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات التي صدَّرت 252 سلعة العام 2006، مُقابل 242 سلعة العام 1995، ثم تركيا في المرتبة الثالثة التي صدَّرَت 213 سلعة.

وفي ميدان الواردات احتلت تركيا المركز الأول بين دول الشرق الأوسط (168,5 مليار دولار) ثم الإمارات (128,4 مليارا) والسعودية ثالثاً (89,1 ملياراً).

اقتصاديون يحذرون من احتمال ارتفاعها مجدداً

أسعار النفط تتراجع 32 دولاراً في أقل من شهر

■ نيويورك - أف ب

□ تراجع سعر برميل النفط 32 دولاراً في أقل من شهر بعدما توقع البعض أن يصل إلى 200 دولار بحلول نهاية السَّنة، لكن المحللين يحذرون من احتمال ارتفاعه مجدداً في ضوء أي مستجدات قد تطرأ في العالم مثل نشوب أزمة مع إيران.

وانخفض سعر برميل النفط من 147,27 دولاراً في 11 يوليو / تموز الى نحو 115 دولاراً أمس الأول (الجمعة) في نيويورك مسجلاً تراجعاً بنسبة تفوق 21 في المئة خلال 4 أسابيع.

وأدى ذلك إلى تراجع أسعار معظم المواد الأولية التي كانت ارتفعت بموازاة النفط، فتراجع سعر أونصة الذهب من 1000 إلى 800 دولار فيما تراجعت أسعار المنتجات الزراعية ما بين 25 و40 في المئة وتراجع سعر ليتر البنزين في محطات الوقود بنحو 6 في المئة.

وقال المحلل المستقل في شيكاغو ايليس ايكلاند: «وصل النفط إلى منعطف. من المبالغ به التحدث عن انهيار الأسعار، بل يمكن القول إننا نشهد استراحة».

واعتبر جيمس وليامز من شركة «دبليو تي ارجي انرجي» أن قواعد العرض والطلب غلبت مجدداً، معتبراً أن «المستثمرين باتوا أخيراً يأخذون في الاعتبار تباطؤ عجلة الاقتصاد العالمي» متوقعاً «تواصل انخفاض الأسعار».

وأشار المحللون إلى أن تراجع النمو الاقتصادي ينعكس إلى حد بعيد على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية.

انخفض سعر برميل النفط الى 115 دولاراً أمس الأول (الجمعة) (رويترز)

وعلى سبيل المثال، تراجع استهلاك البنزين في الولايات المتحدة المعروفة باستهلاك السائقين الكبير للوقود، في مايو / أيار إلى ثلث ما كان عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي.

ومن المتوقع أن يتسع هذا التوجه ليمتد إلى الدول الناشئة إذ سترغم إعادة النظر في الدعم الحكومي لأسعار الوقود على الحد من استهلاك البنزين.

في المقابل، تعيد الدول تشكيل مخزوناتها النفطية التي انخفضت في مطلع السنة وسجلت منذ بضعة أسابيع زيادة في المخزون النفطي في الولايات المتحدة اكبر مستهلكي النفط في العالم.

وقال دانيال كانتبرغ من مؤسسة اوبنهايمر إن «المستثمرين كانوا بالغوا في رد فعلهم حين أيقنوا أن الطلب ازداد وأن التضخم ارتفع. وحين رأى المضاربون أن الأسعار ارتفعت، تحركوا بدورهم بشكل مبالغ أيضاً. والآن بعدما سجل النمو العالمي تباطؤاً، ترد السوق بشكل مبالغ أيضا في الاتجاه المعاكس».

وكان المحللون فوجئوا بالارتفاع التاريخي في أسعار النفط فراجعوا على عجل توقعاتهم للأسعار في العام 2008 لرفعها ووصلوا إلى حد ذكر 200 دولار للبرميل خلال الأشهر الستة المقبلة.

وأسقطت فيما بعد هذه الاحتمالات التي كانت ستشكل كارثة على الاقتصاد العالمي في حال تحققت، لتحل محلها توقعات أكثر اعتدالاً تتراوح بين 80 دولاراً و110 دولارات للبرميل في نهاية السنة.

غير ان المحللين يحذرون من ارتفاع الأسعار مجدداً في حال عادت مشكلات التزود بالطاقة إلى الواجهة.

وذكر انطوان هارف من مجموعة «نيو ايدغ» من الحالات المحتملة لهذا السيناريو تصعيد التوتر بين الولايات المتحدة، ما سيكشف هشاشة المخزونات العالمية التي تعتبر محدودة.

وهددت إيران ثاني منتجي النفط في منظمة أوبك بإغلاق مضيق هرمز الذي تمر عبره 40 في المئة من صادرات النفط العالمية في حال تعرض مصالحها للخطر.

ومن المحتمل أيضاً أن يزداد الطلب في ضوء الازدهار الاقتصادي في الصين والهند وانتعاش النمو المتوقع في الدول الصناعية العام 2009.

وقال جون كيلدوف من شركة «إم إف غلوبال» ساخراً إن هذه المخاوف لن تتحقق «إلا إذا تم إقناع ملايين الصينيين والهنود بأن عليهم الاستغناء عن السيارات والبرادات».

«أوبك» تزيد إنتاجها مطلع العام 2010

□ أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أنها قررت الاستثمار في إنتاج النفط من أجل تأمين حاجات الأسواق العالمية.

وقالت «أوبك» في تقارير لها عن نشاطاتها إن الإنتاج، من دون حساب الإنتاج العراقي، سيزيد من 31,7 مليون برميل يومياً في العام 2005 إلى 36,9 مليون برميل يومياً بحلول العام 2010.

وجاء في التقارير إن إنتاج النفط الخام ارتفع 4 ملايين برميل يومياً منذ العام 2003، في حين أن الاستثمارات في البنية التحتية قد تساهم في إحراز ارتفاع صاف يقدر بأكثر من 5 ملايين برميل يومياً خلال 5 سنوات.

وقالت «أوبك» إن هذه التطورات تعتبر خطوة من أجل مواجهة ارتفاع أسعار المفط في الأسواق العالمية بما أن العرض والطلب مازالا مضبوطين.

وأشارت التقارير إلى تراجع في قيمة الدولار الأميركي.

واعتبرت أن المعوقات في قطاع التكرير مازالت تلعب دوراً في تحديد مسألة النفاذ إلى الموارد الحيوية وسط تزايد الطلب.

يشار إلى أن سياسات الطاقة في أوساط المستهلكين العالميين والنمو الاقتصادي العالمي وتطور الإنتاج في الدول غير المنتمية لـ «أوبك» تؤثر على أوضاع السوق. وتوقع التقرير ألاّ يتعدى الطلب على النفط الـ 82 مليون برميل يومياً مع حلول العام 2030.

رئيس «الطاقة» يتوقع توتراً في سوق النفط

□ نقل عن رئيس وكالة الطاقة الدولية أمس (السَّبت) قوله إن التوتر في أسواق النَّفط العالمية سيخف خلال العامين المقبلين لكنه سيزيد على الأرجح مرة أخرى بعد ذلك.

ونقلت مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية نوبو تاناكا ومقرها باريس «نتوقع أن تهدأ السوق خلال العام أو العامين المقبلين لكن بعد ذلك سيصبح الوضع على الأرجح متوتراً مرة أخرى».

وهبط سعر النفط 5 دولارات إلى أدنى مستويات له في 3 أشهر أمس الأول (الجمعة) إذ أثرت المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي على توقعات الطلب على الطاقة.

وقال تاناكا للمجلة إنه لتفادي أزمات في المستقبل يجب على الدُّول المنتجة أن «تؤدي واجبها» وأن تزيد طاقتها الإنتاجية زيادة كبيرة. وأضاف قوله «دول أوبك وحدها هي القادرة على زيادة الطاقة الإنتاجية زيادة كبيرة».

ولاحظ تاناكا أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة يتراجع وأن السعودية تريد زيادة إنتاجها اليومي 2,5 مليون برميل يوميّاً. وقال «مثل هذه الإشارات تؤثر في السعر».

وأضاف قوله «على أي حال فإننا لن نشهد مرة أخرى المستوى السعري 20 دولاراً للبرميل كما كان الحال منذ 10 أعوام. إننا نعيش في زمن أسعار الطاقة المرتفعة ولا رجعة عن ذلك».

فنزويلا تطالب «أوبك» بدراسة خفض إنتاجها

□ أعرب وزير الطاقة الفنزويلي رفائيل راميريث عن اعتقاده بأنه يتعين على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن تدرس خفض إنتاجها من النفط في اجتماعها المقبل إذا كانت ظروف السوق تبرر ذلك. وأوضح راميريث أن بلاده ستؤيد أي قرار يتعلق بمثل هذا الخفض. وقال في تصريحات للصحافيين أمس الأول (الجمعة): «إذا كان مطلوباً إجراء خفض للإنتاج لتحقيق استقرار السوق فتتعين دراسته».

وأشار الوزير الفنزويلي إلى أن «الدول الأعضاء في أوبك سيناقشون خلال الاجتماع المقبل للمنظمة هبوط أسعار النفط في الأسابيع الأخيرة من نحو 150 دولاراً للبرميل الشهر الماضي إلى نحو 115 دولاراً الشهر الجاري».

وأعرب عن اعتقاده بأن «المضاربات المالية هي المحرك الرئيسي للتقلب الحالي في أسواق النفط».

وأوضح أن «النفط يتعرض لعوامل مضاربة كثيرة ونرى كيف هوى النفط نحو 20 دولاراً للبرميل في أيام قليلة ولهذا نبهنا إلى أن التقلبات الحالية للأسعار لا صلة لها بالعوامل الأساسية للسوق، لكنها متصلة بأفعال المضاربين».

إيران تبدأ بيع حصة في شركة الاتصالات الحكومية

□ قالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إن إيران بدأت أمس (السبت) بيع حصة 5 في المئة في شركة الاتصالات الإيرانية المملوكة للدولة في بورصة طهران للأوراق المالية وذلك في إطار خطة أوسع لتنشيط اقتصادها.

ونقلت الوكالة عن رئيس العلاقات العامة في شركة إيران للاتصالات داود ضريعان قوله «من هذا الصباح بدأ بيع 5 في المئة من أسهم شركة الاتصالات الإيرانية».

وقالت الوكالة الإيرانية إن إيران ستبيع 2,293 مليار سهم في الشركة. وقال تلفزيون إيران الحكومي إن سعر البيع لم يتحدد بعد وسيتوقف على الطلب على الأسهم.

وكانت بيوع سابقة لموجودات للدولة لاقت اهتماما محدودا من القطاع الخاص.

وقال المحلل سعيد ليلاز لـ «رويترز» أمس: «بيع هذه الأسهم عمل رمزي وليس خصخصة حقيقية».

وتسعى إيران إلى بيع كثير من الشركات المملوكة للدولة لكن خارج صناعة النفط والغاز. وكان التقدم في هذا الشأن بطيئا.

تجارة الذهب عبر دبي تنمو بنسبة 48%

□ أعلن «مركز دبي للسلع المتعددة» أمس (السبت)، أن حجم تجارة الذهب عبر دبي بلغ 13,07 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2008، بنمو نسبته 48 في المئة مقارنة بـ 8,84 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام 2007.

وبلغ إجمالي واردات دبي من الذهب 265 طناً خلال النصف الأول من العام 2008. وبلغت صادرات دبي من الذهب خلال النصف الأول من العام الجاري 179 طناً، بنمو نسبته 26 في المئة مقارنة بـ 142 طناً في النصف الأول من العام 2007. ووصل متوسط سعر أونصة الذهب خلال النصف الأول من العام 2008 إلى 910 دولارات، مقارنة بـ 650 دولاراً خلال الفترة نفسها من العام 2007.

وشهدت تجارة الذهب في دبي خلال الربع الثاني من العام 2008، نمواً بنسبة 26 في المئة ليصل حجمها إلى 6,01 مليارات دولار، مقارنة بـ 4,764 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام 2007.

كما بلغت واردات دبي من الذهب 143 ألف كيلوغرام خلال الربع الثاني من العام 2008 في حين بلغت صادراتها 64 ألف كيلوغرام.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين، فقد تصدرت الهند وسويسرا وكندا قائمة المستوردين من دبي، في حين كانت الهند وماليزيا وسويسرا أبرز المصدرين إلى دبي.

وكان «مركز دبي للسلع المتعددة»، قد أطلق في وقت سابق من العام الجاري، بالتعاون مع «مجلس الذهب العالمي»، أسهم الذهب المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تعد أول أداة استثمارية مسعرة بالدولار تُدرج في «بورصة دبي العالمية».

6 مليارات دولار خسائر «الطيران» العام الجاري

□ أكد الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ياتا) أمس (السبت) ارتفاع خسائر قطاع النقل الجوي في العالم إلى 6 مليارات دولار العام الجاري بسبب «انخفاض معدل الطلب وارتفاع الكلفة».

وقال نائب رئيس الاتحاد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجدي صبري: إن «قطاع الطيران في أزمة وخسائره تناهز 6,1 مليارات دولار». عازياً ذلك إلى «انخفاض معدل الطلب وارتفاع الكلفة».

وحذر صبري في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) من أن «أداء شركات الطيران الاقتصادي يتراجع بشكل مطرد».

وأوضح أن تقديرات الاتحاد لخسائر قطاع النقل الجوي ارتفعت من نحو ملياري دولار إلى 6 مليارات دولار للعام الجاري في حال استقرت أسعار النفط عند مستواها الحالي»، مؤكداً أن «أكثر من 24 شركة طيران عالمية أعلنت إفلاسها حتى الآن منذ مطلع العام الجاري».

وكان الاتحاد الدولي أعلن في بيان في الرابع من أغسطس / آب نمو حركة المسافرين بنسبة 3,8 في المئة وهو أدنى مستوى منذ 2003، بينما تراجعت حركة الشحن الجوي بنسبة 0,8 في المئة في يونيو / حزيران الماضي.

وانخفضت حمولة المسافرين بحسب بيانات الاتحاد إلى 77,6 في المئة بانخفاض 1,2 نقطة عن معدلها في يونيو 2007 الذي سجل 77,8 في المئة.

الأحمدي: «زين السعودية» ستحقق أرباحاً منذ العام الثاني لانطلاقها

□ توقع الرئيس التنفيذي لشركة «زين السعودية» مروان الأحمدي، أن تبدأ الشركة في تحقيق الأرباح منذ العام الثاني لانطلاقتها، موضحاً أن شركته ستطلق الخدمة تجاريّاً قبل شهر رمضان متوقعاً أن تحصل شركته على نسبة تصل إلى ثلث المشتركين في السوق السعودية إلى جانب شركتي الاتصالات وموبايلي.

وأوضح الأحمدي في مقابلة نشرتها صحيفة «الرياض» أمس أن كلفة شبكة شركته تقدر بنحو مليار ونصف مليار دولار وهي كلفة رأى أنها معقولة في ظل التضخم الذي يشهده العالم وارتفاع الأسعار، مضيفاً أن الشركة ستغطي بشبكتها الخاصة، في البداية 34 مدينة و14 من الطرق السريعة، أطوالها نحو 4000 كم، والباقي ستتم تغطيته بخدمة التجوال المحلي مقدراً كلفة شبكة شركته بنحو مليار ونصف مليار دولار وهي كلفة رأى أنها معقولة في ظل التضخم الذي يشهده العالم وارتفاع الأسعار. ورأى أن تخفيضات التجوال الدولي التي أطلقتها بعض شركات الاتصالات في الفترة الأخيرة، لا تشابه بأي حال من الأحوال الشريحة الموحدة التي تعتزم الشركة طرحها مع بدء التشغيل قبل شهر رمضان المقبل.

وأشار إلى أن سياسة «زين» التسويقية تعتمد على الصدق والشفافية مع زبائنها وعدم تقديم الوعود من دون الوفاء، مؤكداً أن الشركة ملتزمة بسعودة 70 في المئة من وظائفها عند إطلاق الخدمة وسترتفع إلى 95 في المئة خلال عدة أعوام.